مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سياسة التدخل الاقتصادي الغربي بعد نهاية حقبة الحرب الباردة
اسم الكاتب: فريد ميليش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5149
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 12:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

سياسة التدخل الاقتصادي الغربي بعد نهاية حقبة الحرب الباردة

فريد ميليش*

(تاريخ الإيداع 5 / 7 / 2018. قُبِل للنشر في 19 / 7 / 2018)

□ ملخّص □

يناقش البحث قضية هامة ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة 1990، والتي تحددت بموجبها صيغة العلاقات الدولية ، مع ظهور العولمة الاقتصادية، والتي رافقت المشروع الغربي للسيادة العالمية، عبر التدخل في دول ذات سيادة، باستخدام الأدوات والأساليب الاقتصادية، التي تحولت الى صيغ للهيمنة على العالم عامةً، والدول النامية خاصةً، لتكون شكل من أشكال العلاقات الإستعمارية التي تشبه الأنتداب، ما سيؤدي إلى نزاعات إقليمية ودولية، و ردود أفعالٍ، قد تصل حد إنهاء صيغة النظام العالمي القائم حالياً.

* دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

Western Economic Intervention Policy After The End Of The Cold War Era

Fred Mellish*

(Received 5 / 7 / 2018. Accepted 19 / 7 / 2018)

□ ABSTRACT □

The study discusses an important issue that emerged after the end of the Cold War in 1990, in which the formula of international relations was determined by the emergence of economic globalization, which accompanied the Western project of global sovereignty through interference in sovereign states using economic tools and methods that became formulas for world domination in general , And developing countries in particular, to form a form of colonial relations similar to the mandate, which will lead to regional and international disputes, and reactions, may end the termination of the existing global system.

*Doctor- Faculty Of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria.

مقدمة:

لم يكن توقف الحرب الباردة عام 1989م مجرد حدث عادي في تاريخ العلاقات الدولية، بل كان نهاية لنظام توازن القوى في النظام العالمي، الذي ساد ما يقارب أربعة عقود، وبالتالي بداية لحقبة جديدة، فكانت أولى متطلبات المرحلة الجديدة هي صيغ ومبررات التدخل في مناطق مختلفة من العالم، فكان للنظام التجاري العالمي بعد نهاية الحرب الباردة تأثيراً كبيراً على الدول النامية، وهو لا يزال مثار للجدل بين الباحثين، والاقتصاديين فمنهم من يرى أن هذا النظام سوف تستفيد منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و منهم من يرى أنه سوف يؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغيرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية، و تأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على الدول النامية.

فميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي نتيجة التطورات و التغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، وبسبب الدور الأساسي للاقتصاد كمحرك تاريخي للنمو و التنمية فكان لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي، والمتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة في فترة الحرب الباردة، لكن تبدلات جوهرية أصابتها مع العولمة، فتحولت المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العالمي إلى أدوات للتدخل وفرض الإملاءات على الدول النامية المرتبطة بها بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية و التجارية و المالية المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودز 1994، مما يمكننا من حصر مؤشرات النظام الاقتصادي العالمي بجملة من الملاحظات المهمة، أولها استمرار قوة و تأثير الهياكل التنظيمية للنقد و المال العالميين على تحديد ملامح الاقتصاد الدولي و طبيعة العلاقات المتبادلة بين الدول القومية، التى أدت الى صيغة جديدة للنظام العالمي.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناقش قضية هامة ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة 1990، والتي تحددت بموجبها صيغة العلاقات الدولية ، وأصبح ضرورياً دراسة ذلك مع العولمة الاقتصادية التي أعطت الحق للدول الغربية المبررات للموجة التوسعية للنظام العالمي، والتدخل في دول ذات سيادة معترف بها وفقاً للقوانين الدولية، والتي رافقت المشروع الغربي للسيادة العالمية.

هدف البحث:

من خلال دراسة التدخل الخارجي للدول الكبرى، تهدف الدراسة الى توضيح الأدوات والأساليب الاقتصادية التي ظهرت وتبلورت بشكل كبير كوسائل لسيطرة الغرب، التي تحولت الى صيغ للهيمنة على العالم عامةً، والدول النامية خاصةً، مع العولمة بعد نهاية الحرب الباردة.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى الافتراضات الآتية:

1-يتسم النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية و ينطوي على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تجعله يتجدد و يتغير في كل مرحلة من مراحل تطوره.

2- يساهم تنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية العملاقة في رسم الاتجاهات الجديدة للتجارة و الاستثمارات العالمية.

3-تتميز الاتجاهات الجديدة للتجارة و الاستثمارات العالمية بالقطبية و التمركز في المناطق الجغرافية العالمية الكبرى.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في عدة تساؤلات هي :

1-هل سيستمر النظام العالمي الذي ساد بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، في هيمنته على العالم عبر أدواته الاقتصادية، أم هناك عقبات ؟

2-هل يتم تدخل الدول القوية اقتصادياً في شؤون الدول الأخرى مرتكزةً على مسائل، وقضايا اقتصادية ترتبط بتفوقها المالي والاقتصادي، أم لا؟

3-هل يتم استخدام المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العالمي التي انتجها النظام الرأسمالي، لفرض الشروط على دول العالم النامية بعد نهاية الحرب الباردة عبر العولمة الأقتصادية؟ والى أي قدر يتم توظيف هذه المنظومة لخدمة أهداف الهيمنة ؟

منهجية البحث:

نظراً لأهمية البحث وتشعباته وطبيعته، اعتمد الباحث على مناهج البحث التالية:

1- المنهج التاريخي لدراسة التطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة

2- المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النظام الدولي وأدواته الاقتصادية للتدخل في شؤون الدول.

الدراسات السابقة:

1-**السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد،** كتاب للباحث جمال سند سويدي2014، يتحدث فيه عن المفاهيم والسمات للنظام العالمي الجديد، والإطارا النظري له بأبعاده المختلفة، وما يثار من جدل حول طبيعة هذا النظام وتوزيع هيكل القوة فيه، كما تناول أيضاً، التعرف على دور الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية في تحديد ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، والعوامل المؤثرة في بنيته، وتأثيراتها بشكل مباشر أو غير مباشر في أنماط التفاعل الدائرة داخل هذا النظام، بحسب العلاقة بين الحضارات، وموقع القوة في العلاقات الدولية، والعوامل الاقتصادية وسلوك القوى الكبرى داخل النظام العالمي، يخلص الباحث إلى ان النظام العالمي الجديد يتسم بعدد من الملامح التي ستكون من أهم محددات ترتيب القوى في حقبة هذا النظام، منها أنه نظام عالمي تتزايد فيه درجة الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل؛ وذلك على حساب التراجع والاضمحلال للنظم التقليدية من أجل إيجاد حلول لمشكلات رئيسية؛ كتحقيق الأمن الغذائي، وسد فجوة موارد الطاقة، وتحقيق التقدم في مجالات الطب وتطوير القدرات البشرية؛ وهو أيضاً نظام عالمي تتزايد فيه الضغوط على النظام.

2-**مبدأ الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث،** كتاب للباحثة نعومي كلاين2007، تؤكد فيه أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية: الخصخصة، وتحرير التجارة، وخفض الإنفاق الاجتماعي؛ التي فرضتها مدرسة شيكاغو –ومنظّرها ميلتون فريدمان عالميًا كانت سياسات كارثية. ولأن نتائجها وخيمة وتؤدي للكساد وتفاقم الفقر، ونهب الشركات الخاصة للمال العام، مما يحدث تغييرًا جوهرياً في تحرير أسواق العالم، تُفرض قسرًا بمؤتمرات منظمة التجارة العالمية، وشروطًا

لقروض صندوق النقد الدولي، وتقدم كلاين وصفًا دقيقًا للدسائس السياسية اللازمة لفرض سياسات اقتصادية بغيضة على البلاد المقاومة، والخسائر البشرية الناجمة عنها، وهي صيغة رأسمالية بحتة.

العولمة الاقتصادية:

أبرز مظاهر العولمة هو النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية، و زيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر على السواء، و تكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، وتنسيق سياسات التجارة والاستثمار بين البلدان وفقا لأنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف و منظمة التجارة الدولية و التجمعات الإقليمية، فمنذ أواسط الثمانينات، بدأت علاقات جديدة تظهر نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية التي بدأت ملامحها و سماتها تتضح و تؤثر في التدفقات التجارية والمالية بحيث غيرت اتجاهات و أشكال الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية مع ما ترتب عن ذلك من روابط بينها، من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع العالمية، يمكن القول والملاحظة، أن العالم أصبح أكثر غنى، وإن الفوارق الاقتصادية أصبحت أكثر حدة، مما كانت عليه و إن توزيع الدخل العالمي أصبح أقل توازناً، و أقل عدلاً، وإن هنالك هوة كبيرة مسيطرة على العالم، تُمثل تهديداً جدياً للنمو و التطور، والاستقرار. وذلك أن دول العام أضحت تتوزع بشكل عام، على النحو التالي: (فونتانال،2009)

أولاً– الدول الصناعية المتقدمة: هي الدول الملتزمة بمبادئ الاقتصاد الحر،والتي تعمل على نشره، وهي الدول هي التي تقود التطورات العالمية، وتصنيفها بالشكل الذي يناسب مصالحها، كي تكون محرك تفعيل مداخليها الاقتصادية، وتنشيط مؤسساتها القائمة من خلال استغلال الفرص و الإمكانيات القائمة في العالم، بعد أن تمكنت من اكتساب الخبرة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي أقامتها.

ثانياً– الدول الصناعية الجديدة: التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة وأحرزت تطورات عديدة بفضل عوامل عديدة و كثيرة. هذه الدول استوعبت خلفيات عملية العولمة، و هي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط و المشاركة الواسعة بالتطورات العالمية الجارية، و هي الآن تواجه منافسة قوية من الدول الصناعية المتقدمة كونها تمثل منافساً لها.

ثالثاً– الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية: أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه وهذه الدول في مرحلة انتقالية، و تحول مستمر في الغالب، فعلى الرغم من القاعدة التقنية التي تمتلكها هذه الدول، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية، و اجتماعية عديدة، نظرا للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في متاهات عديدة، ما عدا الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها وكانت قد أعطته و منذ عقد السبعينات بعض أصناف التحرر، فإنها ما تزال تلعب دوراً مؤثراً على المستوى العالمي.

رابعاً– الدول النامية: التي تعاني من مشاكل كبيرة وخاصةً في أوضاعها الاقتصادية التي تشكل أساس استقرارها السياسي والاجتماعي، ومعظم هذه الدول ما تزال تتصارع، و تتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة.

إن هذا التقسيم تُعمقه التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، بسبب انتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في المواصلات و الاتصالات، وعمليات تدويل الإنتاج، و إلى تحرير سياسات التجارة و الاستثمار، وهي في النهاية تمثل المميزات الرئيسية للعولمة و ما أفرزته من تحرير اقتصادي غير من اتجاهات و أهداف التجارة، والاستثمار الدوليين التي أصبحت تخضع لآليات كمنظمة التجارة العالمية، و الإقليمية و الشركات العابرة القارات فكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي و غيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي، والذي يجب الاقتراب أكثر من تحليل مكوناته و تحديد خصائصه وملامحه، و التعرف على تحولاته وتحدياته.

صيغة النظام الاقتصادي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة:

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن الأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت الكتلة الاشتراكية، و أصبح هناك نوع من التفرد بالقطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق، و الحرية الاقتصادية. و التخلي تدريجيا عن الاقتصاد الموجه.

1-القطبية الاقتصادية.

إن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعا من تعددية الأقطاب، و الأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، تنافسها بالمقابل القوى ذات التوجه الاشتراكي سابقاً الصين وروسيا، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد"الرأسمالي" يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية ، و يسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل، مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية التجارية، و الاقتصادية واقتسام أسواق الدول النامية(سعيد،1996)، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة و قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أو تغيير صيغة الأحادية مع ظهور دول بريكس بزعامة الصين وروسيا.

2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل

إن وجود الثورة التكنولوجية، والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، ساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، فاتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول، والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات، و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية، و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية ، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة، أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة،و السعر، و الإنتاجية والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

3-تقسيم العمل الدولي:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية، والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

و قد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأضحى من

المألوف، بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، وكذلك أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد، قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية و بعضها البعض، و كذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية، و النامية (النجار،1991).

و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي، و وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

وفق ما تقدم، يمكننا وضع سمات عامة لشكل وصيغة النظام الاقتصادي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة كالآتي:

- تعميق و تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى ظهور تنظيمات مماثلة في مختلف مناطق العالم مع احتمال التقاء هذه التكتلات عند خطوط تماس جغرافية أو تداخلها في كثير من الاختصاصات.
- الاعتماد الكبير على مقومات التكنولوجيا و المعلومات في التعاملات الاقتصادية والتجارة بين الدول العالم مع بروز الدور الكبير للقطاع الخاص .
- هيمنة الفلسفة الرأسمالية على السوق العالمية الأمر الذي قد يولد سلسلة من الصراعات التجارية بين الأقطاب الكبرى و تكتلاتها من جهة، و خلق فجوة عميقة في العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة و دول العالم الثالث .

وهكذا أضحت أكثر الدول تضرراً من نتائج العولمة الاقتصادية، وصيغة النظام العالمي بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، هي الدول النامية وخاصة التي مازالت تعمل منفردة في منظومة علاقاتها الاقتصادية و التجارية وتلك التي لا زالت هياكلها المالية المحلية مجمدة في إطار النمط التقليدي الضيق.

ظاهرة التدخل في النظام العالمي الجديد:

من أكثر الظواهر المثيرة للجدل لدى دارسي، ومنظري العلاقات الدولية هي ظاهرة التدخل الخارجي ، سيما أن التغيرات في بنية القوى الدولية، والنظام الدولي فرضت تحولات كبيرة على تلك الظاهرة بحسب تغّير مبررات التدخل، وأنماط الأطراف المتدخلة ، ودوافعها، والأطر القانونية والأخلاقية لسلطة التدخل، وتعارض الظاهرة، أو توافقها مع مبدأي السيادة، وعدم التدخل في شؤون الدول، اللذين أقرتهما المواثيق الدولية.

فقد مرت عملية التنظير للتدخل الخارجي في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حتى ما بعد انتهاء الحرب الباردة بتحولات عديدة، استهدفت تقييد استخدام القوة بين الدول، وتقليص التدخلات الدولية المنفردة، ولم تعد ظاهرة

التدخل الخارجي حكراً على الدول، والمؤسسات الحكومية الدولية، بل أصبح الفاعلون هم من يمارس تأثيرات على السلم، والأمن الدوليين ،بحيث نكون امام عالمين أحدهما الدولة ، وهو قائم على أساس الشرعية، والآخر متعدد المراكز يضم فاعلين غير رسميين كالمؤسسات الاقتصادية العالمية، وقد برزت اتجاهات نظرية أدت لصعود القضايا الاقتصادية على حساب المسائل الأمنية، وفق منظور الاعتماد المتبادل لثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض كون الحرب تهدد حالة الرفاه للطرفين.

التدخل و مبدأ السيادة الوطنية:

إن الاستقرار في العلاقات الدولية هو نتيجة وضوح الهوية القانونية للدولة كون الدول ذات سيادة متساوية بغض النظر عن حجمها، وعليه تم إنشاء مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول باعتباره حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة(سلطان،1996)، ومع ذلك فأن فكرة السيادة ليست خالية من الغموض، ومفهومها لم يعد كما كان في ظل القانون الدولي التقليدي، فما كان بالأمس انتهاكاً للسيادة لم يعد اليوم كذلك، وإذا كانت مسألة سيادة الدولة في ظل ظروف طبيعية تثير جدلاً، فأن مسألة أخرى في غاية الأهمية أثارت جدلاً أوسع بين فقهاء القانون الدولي، ألا وهي مسألة سيادة الدولة التي تخضع للتدخل الخارجي، بالإضافة لوجود المشكلة الأساسية التي تعتبر انتقاصاً للسيادة بما لا يتفق هنا مع القانون الدولي الخاص كونها إشكالية تتعلق بالإطار القانوني ، بأن تقوم مؤسسات دولية ذات طابع اقتصادي بالتلويح بعقوبات اقتصادية، وهي بلغة القانون الدولي تلويح باستخدام القوة.(الموسى،2004)

ويمكن القول أن الأولوية بشكل عام للسيادة الوطنية المستندة الى المبادئ الأساسية لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وهو ما تنص عليه دائماً قرارت الأمم المتحدة التي تؤكد احترام سيادة الدولة ،إذاً التدخل هو تعرض دولة ما إلى سيادة دولة أخرى من دون سند قانوني، الهدف منه فرض سياسة معينة، أو إجبارها على إتباع أمر معين من صميم الشؤون الخاصة، فمن الصحيح القول بأن للدولة مصالح متعددة الجوانب ، لذا هناك وجود لتعارضات بين هذه المصالح ، لهذا نقول من حيث المبدأ ، ان الحفاظ على مصالح الدولة بحاجة الى الحفاظ على المصالح الامنية للدولة ، بينما الحفاظ على المصالح الاقتصادية يعتمد اساسا على القوة الاقتصادية للدولة، لكن القوة الاقتصادية وحدها لا يمكن ان تتحلى بفعالية في ضمان الامن القومي ، فاليابان على سبيل المثال هي ثاني اكبر جسم اقتصادي في العالم ، الا انها بحاجة الى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمنها، وكذلك الأخيرة، تقدم ضمانات أمنية للدول الاخرى اعتمادا على قوتها العسكرية الاكبر في العالم ، وليس اعتمادا على قوتها الاقتصادية، اذا فالدول تحقق امنها عبر علاقاتها، ومصالحها مع الدول الأخرى، أوعبر تكلاتٍ اقتصادية.

1- علاقات الدول اكثر أهمية من المصالح الاقتصادية:

إن علاقات الدولة تعني علاقات مصالحها ، ومصالح الدولة تشمل العلاقات الامنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات المختلفة ، الا أن الأهم من كل ذلك هي علاقات المصالح الاستراتيجية وبالمقارنة مع المصالح الاقتصادية ، فالمصالح الأمنية هي العنصر الأهم في تقرير طبيعة العلاقات الاستراتيجية للدولة، وهي اساس العلاقات الاستراتيجية الثنائية ، وتأتي في الدرجة الثانية المصالح الاقتصادية، فالمحافظة على الأمن القومي يعتمد أساسا على قوة الدفاع الوطني ، ومن ثم تليها القوة الاقتصادية ، وهنا لا تعني العلاقات الاقتصادية الحميمة بالضرورة تعزيز العلاقات الاستراتيجية الثنائية.

يمكننا تقسيم علاقات الدولة الى ثلاثة اقسام:

- المصالح الامنية المشتركة اكثر من المتضاربة .

- المصالح الامنية المتضاربة اكثر من المشتركة .
- عدم وجود علاقات مباشرة للمصالح الامنية.

و حقبة مابعد الحرب الباردة خير دليل على ذلك،عبر صيغ للعلاقات بين الدول المتناقضة اقتصادأ، أو أمنياً كالعلاقات بين امريكا واليابان ، والعلاقات بين امريكا وروسيا ، والعلاقات بين الصين والمانيا، ،فطبيعة العلاقات الاستراتيجية بينها عادة ما تكون طبيعة تعاونية بغض النظر عن وضع العلاقات الاقتصادية فيما بينها(فونتانال،2009) . والمثال النموذجي لهذا النوع من العلاقات:

1- العلاقات الأميركية اليابانية ، فهما اكبر الاجسام الاقتصادية في العالم ، والتنافس الاقتصادي بينهما، وعلى الرغم من حدة المصادمات الاقتصادية الخطيرة التي وصلت بينهما الا انهما حافظتا على علاقاتٍ تحالفية .

2- علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا بعد الحرب الباردة هي دلالة على ذلك من وجه اخر ، فعلى الرغم من اجمالي الحجم التجاري بين الصين وروسيا اقل بكثير من مثيله بين الصين والولايات المتحدة، وبين الصين واليابان ، وبين الصين والمانيا ، الا ان علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا اكثر تلاحماً من مثيلاتها مع القوى الكبرى..

بشكل عام، الدول التي لا يوجد لها مصالح مشتركة ، تكون طبيعة علاقاتها الاستراتيجية على الاقل غير عدائية ، وعلى الاكثر تكون علاقات تنافسية ذات طابع سلمي . فعندما تكون علاقات الدولة الاستراتيجية في اطار العلاقات السلمية ، فان علاقات المصالح الاقتصادية يمكن ان تقرر طبيعة العلاقات الاستراتيجية ، اي تغليب الصفة التعاونية على الصفة التنافسية او العكس.

2-أهمية التكتلات الاقتصادية للدول:

تسعى الدول بجهدها إلى تحقيق نمو اقتصادي يحقق لها أفضل مستويات من تشغيل العمالة، والنجاح في ذلك يتطلب الاستمرار في النمو الذي يعني تزايدا مستمرا في الإنتاج، وهو الأمر الذي يتطلب مزيدا من الأسواق ومزيدا من المنافسة، وفوق هذا قدرة فائقة على التوازن بين عناصر هذه المعادلة، قبل التورط في الانكماش والكساد، فالكساد هو العدو الأول لأي اقتصاد في العالم، من أجل تجنبه تكافح الحكومات لفتح الأسواق وتعديل الأنظمة حتى تستطيع الاستمرار في الإنتاج والنمو، قد تضطر من أجل ذلك إلى أن تعمل مع دول أخرى لإيجاد تكتلات اقتصادية واتفاقيات ثنائية تسهم في تفضيل سلع دول الاتفاقية على غيرها من دول العالم، ولعل أكبر تكتل اقتصادي سعى العالم لإيجاده هو التكتل الناتج عن اتفاقية التجارة الحرة، وهي في جوهرها تعمل على جعل كل أسواق العالم مفتوحة أمام الجميع، وتعمل على تشجيع المنافسة العادلة من خلال رفع جميع أنواع القيود والدعم التي تتسبب في تفضيل إنتاج دولة ما على إنتاج الدول الأخرى، خاصة الدول الأكثر فقراً، فلجأت دول العالم إلى مزيد من التكتلات الاقتصادية ذات الطابع الإقليمي، وهي تكتلات تهدف إلى خلق سوق مشتركة تسهم في امتصاص فوائض الإنتاج، وتضمن للدول المشاركة فيها نمواً متوازناً، لكن هذه التكتلات بدأت توجد موجة جديدة من المنافسة المحمومة على خلق تكتلات مماثلة(أبو ستيت،2007)، فظهرت تكتلات دول مثل الاتحاد الأوروبي "اليورو" ودول شمال أمريكا "النافتا"، ودول شرق آسيا "آسيان"،. وكما هو واضح فإن النزعة الإقليمية هي الدافع الأكبر لخلق التكتلات، ومع ذلك فإن توزيع الموارد الاقتصادية في منطقة شاسعة تضم دولا عدة يعد دافعا كبيرا نحو إيجاد تكتل في تلك المنطقة.

إن التكتل الاقتصادي مفيد بلا شك للدول المشاركة فيه ويضمن لها الحصول على مزايا تنافسية تضمن لدول التكتل مراكز تفاوضية تجارية وسياسية مميزة، كما تضمن لها أسواقا دائمة، لكن لا يعني ذلك أن التكتلات الاقتصادية ليست بلا مخاطر، فالنمو غير المتوازن بين التكتلات سيوجد مشكلة اقتصادية ذات بعد إقليمي واسع، تصعب معه السيطرة

على تأثيراتها، ومن ذلك التجربة الأوروبية مع عدم قدرة بعض دول المجموعة على اللحاق بركب الدول الباقية مع شروط التكتل الصعبة، كما أن حدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التكتل قد تقود الدول الأخرى إلى تنازلات أو تضحيات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التكتل، كما أن المخاطر من تحول التنافس على الأسواق بين الكتل الاقتصادية إلى صراع اقتصادي خطير قد تقود إلى سياسات خطرة مثل سياسة إفقار الخصم، وهي سياسات تتحول إلى صراع عسكري كبير بين الكتل الاقتصادية، لم تزل تغذيها نزاعات ثقافية عميقة التأثير.

من هنا تنطلق مشكلة شعوب الدول النامية وحكوماتها، كون النظام العالمي الحالية غير قادرة على إيجاد بيئة سلام عالمية ينعم الجميع فيها بالموارد الاقتصادية المتاحة لكل البشر لن تنجح، طالما يتم العمل وفق فلسفات اقتصادية متضاربة حول الحق في استخدام هذه الموارد وطريقة التوزيع العادلة، ولهذا فإن النزعة المستمرة نحو إيجاد التكتلات دون حوار موسع يضم الجميع ستقود إلى تحول التكتلات الاقتصادية من المنافسة إلى صراع قاسي الملامح.

النظام العالمي والآليات الاقتصادية للتدخل الخارجي:

لقد عمدت الدول الكبرى المهيمنة على القرار العالمي، والمؤسسات التي تدور في فلكها على سيادة الليبرالية الجديدة، وتغيير المناخ الاقتصادي العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية، فقد تم الضغط على عدد من الدول الفقيرة لبيع القطاع العام بالكامل، بغرض أن تستقيل الدولة نهائياً من أداء وظائفها التنموية، وبيع المشاريع القومية مهما كانت شديدة الأهمية من الناحية الإستراتيجية لمستثمرين أجانب، والضغط المستمر لكي تقلع الدولة عن سياساتها في تحقيق التوازن الاجتماعي، فعملت الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، والمصدرة لرأس المال ضد مبدأ السيادة المطلقة، وعدَّت السيادة الإقليمية للدول هي صفة قانونية من صفات الدول، إلا أنها مقيدة بالواجبات، والإلتزامات التي تفرض على الدول من قبل القانون الدولي، وكذلك الضرورات الاقتصادية للدول الناشئة عن طريق الاعتماد المتبادل بين الدول، والمتزايد في المجتمع الدولي، مما سمح لها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى عبر مبادئ، ووسائل اقتصادية، ومن الملاحظ في فترة مابعد الحرب الباردة، أي مع هيمنة القطبية الأحادية، ارتفاع نسبة الخصخصة في بعض الدول العربية، كما تشير البيانات في الجدول الآتي:

جدول يبين ارتفاع نسبة الخصخصة في بعض الدول العربية خلال الفترة من 1990، حتى2001:

مليون دولار

الدولة	1990	1995	2000	2001	المجموع
المغرب	–	240	–	2104	2344
مصر	–	262	718	294	1274
الكويت	–	1097	–	537	1634
الأردن	–	15	781	–	796
تونس	2	32	313	89	436

المصدر: صندوق النقد العربي (2016,amf.org.ae)

أولاً – تقرير المصير الاقتصادي:

خاضت الدول النامية الفقيرة حديثة الاستقلال معركة تقرير المصير الاقتصادي في إطار العمل السياسي داخل الأمم المتحدة، وكذلك خارجها، ما أدى إلى إقرار مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية أوائل الخمسينات من القرن

الماضي كنتيجة لعدد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أولها القرار رقم /523 / الصادر في 1952/1/12، فظهر مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية ليعبر عن تقرير المصير الاقتصادي للدول في مواجهة المفهوم الاستعماري، وكخطوة دفاعية لها بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي على الرغم من بقائه منقوصاً في أحيانً كثيرة نظراً لوجود المستثمرين، والمستعمرين الذين يسيطرون على المصادر الطبيعية من خلال امتيازات تخرق سيادة الدولة، ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية (السعيدان،1996).

إن مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية للدولة بالإضافة إلى كونه مفهوماً قانونياً، فإن له مضاعفات اقتصادية، وسياسية واسعة النطاق، خاصة عندما لا تستطيع الدول الضعيفة توفير الأموال اللازمة لبرامجها التنموية، فتتجه للدول الغنية لتوفير القطع الأجنبي، فتفرض تلك الدول الصناعية، والاستعمارية التي تقدم المال، والخبرة شروطاً تقيد سيادة الدولة، وتخترقها، ويكون على الدولة أن تتنازل طوعياً عن سيادتها لصالح الدول المتقدمة، والشركات متعددة الجنسية، عن طريق الامتيازات الاقتصادية التي تستخدم غالباً لتسهيل شؤون المشاريع الخاصة في تنمية مصادر الدولة حين لا تمتلك الإمكانيات، والموارد الكافية للقيام بذلك بمفردها.

وبموجب العقود غير المتكافئة أيضاً تحصل الشركات، والدول الأجنبية على امتيازات تمس بسيادة الدولة النامية، وتسمح بنظام للتدخلات بما يعيد الصيغ الاستعمارية، وشبه الاستعمارية مرة أخرى، فقد نشرت مجلة (الإيكونوميست) البريطانية جدولا يتضمن بعض صفقات تأجير الأراضي التي أبرمتها عدد من حكومات الدول الفقيرة في إفريقيا، ومنها دول عربية مع عدد من الحكومات والمستثمرين في دول فائض رأس المال ، تلك الصفقات على نحوٍ عام تمنح حق استخدام تلك الأراضي وما عليها وفي باطنها لفترات زمنية طويلة تصل في أقلها إلى 20 عاماً (سيف،2009).

هكذا بات واضحاً بروز حق التدخل الاقتصادي في مرحلة ما بعد الاستعمار الذي يفرض على صانع القرار الاقتصادي في العديد من دول العالم الثالث، ومنها دول منطقتنا لتغيير التوجهات الاقتصادية التي كانت تنطلق من الفلسفة الاشتراكية التي تعتمد القطاع العام في مجالات التنمية المختلفة، ومنها الزراعية حيث إن المستثمرين يبحثون عن أراضٍ زراعية لم يتم تطويرها في دول تتوافر فيها كميات كافية من المياه، وفي أغلب الأحيان تبرم الصفقات في دول تعاني من الاضطرابات السياسية والتوترات الاجتماعية وغيرها، فما يجري هو اتفاق بين مستثمرين بسعر منخفض، وبين حكومات تلك الدول مقابل مبالغ معينة تدفع في العادة مقدماً، وبموجب هذه العقود يقوم المستثمر، باستصلاح الأراضي، وتهيئة البنية التحتية، وإذا لزم الأمر جلب العمالة اللازمة، والحقيقة أن هذا الواقع الاستثماري لا يختلف عن الواقع الاستعماري، ففي السابق كان هناك حاجة لأساطيل، وجيوش لإحكام السيطرة، واستغلال موارد الدول لصالح المستعمر، أما هنا فهو أقل كلفة، فعقد اتفاقية ملزمة ما بين قطاع خاص، أو حكومة في دولة غنية مع بعض الحكومات يعني تأمين الاستغلال الكامل، وفي هذه الحالة تكون الحكومات كفيلة بناء على التزاماتها التعاقدية التي تمس بالاختصاص الداخلي للدولة، ومن ثم تتدخل لصالح الأولى على نحوٍ غير مباشر ، كونه ليس على الشركات الأجنبية التعامل مع المجتمعات المحلية، وتعقيداتها بالإضافة إلى ذلك فإن بعض العقود تلزم الحكومات توفير الأمن، والحماية من دون التدخل في شروط العمل، أو تطبيق القوانين السارية على تلك المناطق موضوع التعاقد.

فالعقود طويلة الأجل يمكن أن تحل المشكلة من دون ثمن سياسي، أوعسكري، فما يجري هو استثمار لا يتعارض مع مبادئ الحرية، بينما الواقع، والحقيقة تقول إنه اختراق لسيادة الدول وتدخل مباشر فيها، فتكون علاقات الهيمنة، والسيطرة عند نقاط التماس بين المتنافسين بحيث يمكنها من أن تؤدي دوراً في ترجيح كفة طرف على آخرمن ناحية،

كما تحتفظ بعلاقات جيدة مع أكثر من دولة في العالم من أجل الحصول على أكبر قدر من الميزات الاقتصادية من ناحية أخرى، وعلى نحوٍ خاص في مجال تأمين الطاقة، والمواد الأولية، أوانتاج الطاقة النووية، أو انتاج وبيع الاسلحة. وفق ما تم الحديث عنه يؤدي الاقتصاد الدور المحوري في قدرة الدول الكبرى على مد نفوذها، وهيمنتها خارج حدودها، فالقوى الاقتصادية الكبرى ، والعلاقات فيما بينها تكّون المحور الأساسي الذي تدور حوله النظام العالمي، بحيث تسعي كلاً منها لتشكيل منطقة نفوذ في محيطها الإقليمي عن طريق تحالفات اقتصادية لضم دول العالم الثالث، أو دول أكثر نمواً، كإيران، والسعودية، وتركيا في منطقتنا، بمنحها مميزات اقتصادية كونها دول في مرحلة تحول لأنها تتميز ببعض مميزات قوة العالم الأول ، وبعض عناصر ضعف العالم الثالث ما يؤهلها بأن تؤدي دوراً قد يكون محورياً في العلاقات الدولية (ابو الخير،2009).

ثانياً- أدوات التدخل الأقتصادي:

في مجال السياسات الاقتصادية الدولية هناك ثلاث مؤسسات كبرى تُعدُّ أهم أدوات التدخل الاقتصادي بحيث تقوم بإرساء القواعد الأساسية للتعاملات الاقتصادية الدولية ، وتضع البنية الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي، وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها، وهي:

1-منظمة التجارة العالمية"WTO" :

شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخير على تحويل الاتفاقية العامة التعريفات و التجارة و التي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وبالتالي أضحت منظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري – الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية و الاقتصادية لمعظم الدول.

وتعد المنظمة من أهم، وأخطر المؤسسات المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي من خلال الدور الذي تقوم به في تكريس ظاهرة الهيمنة الاقتصادية، وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي، فقد جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام1986 ليعلن بداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، ودون أي اعتبار لسيادة الدول، تسعى الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية، على الرغم مما سبق تأسيس هذه المنظمة من مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع، والخدمات التي تنتجها، والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة (الطيب،1999).

لقد أحدث إنشاء منظمة التجارة العالمية تبدلات هامة في الاقتصاد العالمي، والعلاقة بين الشمال والجنوب، فالشمال المنتج يتحكم بأكثر من 87 بالمئة من واردات العالم و94 بالمئة من صادراته، وبالإضافة لذلك يرتبط بحجم الاستثمارات للدول المتقدمة الغنية ولتفرض سياساتها، بما يتناسب طردا مع حجم استثماراتها، بحسب حجم الا ستثمار الأعلى كما في بعض الدول العربية كما يبين الجدول الآتي:

جدول يبين حجم الاستثمارات للدول الغنية في بعض الدول العربية **مليون دولار**

الدولة	السعودية	مصر	تونس	الأردن	سورية
الولايات المتحدة الأمريكية	233720	17912	1525	7723	84

فرنسا	153180	23142	12989	495	115
ألمانية	81780	5467	4277	412	73598
بريطانيا	76220	55111	4058	7258	3265
الصين	93190	3565	29	960	350

المصدر: جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية (univ-eloued ، 2012)

لذلك تدور الدول ذات الإستثمار الأكبر في الفلك السياسي للدولة صاحبة الاستثمار، أو نسقه السياسي، فالاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأجنبية إلى الدول العربية عام 2011م، تحتل فيها الولايات المتحدة المرتبة الأولى للمستثمرين في السعودية، وفرنسا أكبر المستثمرين في تونس، وهي مؤشرات اقتصادية لها صبغة سياسية، ولكن على الرغم من أن ألمانيا أكبر المستثمرين في سورية لا نرى تأثُّر سياسي لسورية بألمانية كما نراه في السعودية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وهنا خصوصية القرار السيادي للدول، وطبيعة الاستثمارات وقطاعاتها.

تعتمد استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر عليها الدول الغنية على جملة أمور وقرارات استراتيجية تتبناها هذه الشركات وتلتزم بها لفترة طويلة، فمنطقة الاتحاد الأوروبي تضم 155 شركة، و الولايات المتحدة الأميركية تضم 153 شركة، و اليابان تضم 141 شركة ويتضح هنا بأن هذه الشركات تتمركز في مناطق الدول الصناعية المتقدمة(مكي،2012)، فتجبر دول الجنوب على مبادئ استشارية جديدة لدعم أهدافها بما في ذلك خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي بحيث يتم فرض الانضمام للمنظمة على دول الجنوب، ومنها دول الشرق الأوسط، فمن الطبيعي أن تتأثر اقتصادياته بالمنظمة التي ظهر معها العديد من المشاكل، والتحديات التي واجهتها اقتصاديات دول المنطقة، كمكافحة الإغراق في السلع المستوردة، وتنظيم التجارة العالمية على أساس فرض الضرائب على الاستهلاك، أي أن قيام منظمة التجارة العالمية أدى إلى تغيير ملامح الاقتصاد العالمي على نحوٍ عام ما انعكس على نحوٍ واضح على دولنا، من خلال ربط علاقاتنا، ومصالحنا التجارية بعجلة الاقتصاديات الدولية المتشابكة لعدد كبير من الدول.

كرست هذه المنظمة حِدة العلاقه اللامتكافئة بين الشمال المصنّع، والمسيطر على معظم الواردات العالمية، وصادراتها من المواد والسلع المصنعة، والجنوب الذي مازالت أغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر، والبطالة، والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي، لذلك هي أداة، ومؤسسة جديدة تُستدخم للتدخل لصالح سياسات القوى العظمى المهيمنة، من خلال جعلها الإطار المؤسسي الوحيد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة، وللنظام التجاري المتعدد الأطراف.

2- مؤسسات بريتون وودز:

وضع خبراء الاقتصاد في الدول الغنية المبادئ الجديدة لإدارة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، حيث أسسوا مجموعة من البنوك والمؤسسات المتكاملة لنظام التحكم العالمي، فبعد مناقشات طويلة بين الخبراء الأمريكيين، والبريطانيين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمراً عام 1944م، في "بريتون وودز" وهي قرية صغيرة في نيوهامشير حضرته 44 دولة تم فيه تأسيس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، ومجموعة البنك الدولي، لذلك تم إطلاق تسمية مؤسسات بريتون وودز على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

أ- صندوق النقد الدولي:

تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدأ مزاولة نشاطه في عام 1947، و يعتبر الصندوق القائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، و تيسير نمو التجارة الدولية ، والعمل على إلغاء

القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء.

يسهم صندوق النقد الدولي في دعم اتجاهات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول على الخضوع الطوعي لهذا النظام، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة بالقروض، أو في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية(فولف،2016)، فالدول النامية عموماً تحاول تعديل العجز لديها عبر القروض، ومن ثم يتم الإقتراض وفق شروط سياسية، وإملاءات المؤسسات المقرضة، والدول التي تسيطر على القرار فيها، كما يبين الجدول اللآتي بحسب ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2011م:

جدول يبين إجمالي الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة من 2005 لغاية 2010

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الديون الخارجية للدول النامية / مليار دولار	3114،.	3500,1	4345,3	4628,8	4881,8	5254,0

المصدر: جامعة كاسيدي، الجزائر (bu.univ-ouargla.dz، 2011)

ب- البنك الدولي :

اجتمع في عام 1944 ممثلون عن أربع وأربعين دولة في بريتون وودز بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، و أسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، و بدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946، من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، و تشجيع الاستثمارات فيها، و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء و تقديم المساعدات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض. و قد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين. و في المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جدا حيث أصرت الدول المتقدمة و باستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين.(شهاب،1990)

خلال حقبة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها و برزت أزمة ما يسمى بأزمة د يون العالم الثالث، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة و بشروط المؤسسات الدولية " البنك الدولي و الصندوق الدولي" لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس، وفي مقدمة هذه الشروط:

1- العودة إلى الاقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة .

2- إتباع سياسة التقشف و رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية .

3- رفع الحماية عن المنتج المحلي .

4-التركيز على التصدير للخارج .

5-رفع القيود على التجارة الخارجية، و اعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.

6-فتح المجال للاستثمارات الخارجية و الشركات الأجنبية دون قيد أو شرط .

وقد توسعت وتطورت أنشطة البنك الدولي إلى الدرجة التي أصبح مجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسة يطلق عليها مجموعة البنك وهي: البنك الدولي للانشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وتعمل هذه المؤسسات معاً على تحقيق الهيمنة الاقتصادية على العالم من خلال إحداث تغيرات أهمها زيادة الاعتماد المتبادل داخلياً، وخارجياً، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية، وزيادة استقطاب المشروعات للرؤى الغربية (الخضيري،2000).

3 — الشركات العابرة للحدود :

يرجع تاريخ نشأة هذه الشركات إلى القرن السابع عشر نظراً لارتباطها بالتوسع الاستعماري، وهي تمثل كيانات سياسية شنت حروباً، ونظمت شؤون العديد من المستعمرات في الأمريكتين، وآسيا وإفريقيا، وبقي انتشارها محدوداً إلى أن ازداد نموها في النصف الثاني من القرن الماضي على نحوٍ واسع ، وزاد دورها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، وأصبحت تسيطر على ثلث الانتاج العالمي، وثلثي التجارة العالمية، ويتم جزء كبير من التجارة الدولية بالفعل داخل تلك الشركات، فهي تسيطر على الأسواق العالمية، وتستطيع تخطي أنظمة الدول من خلال آليات عديدة منها نقل الملكية، أو تحويل الأرباح والأموال(باتوماكي،2008).

تُعدُّ الشركات العابرة للحدود والقوميات إحدى أهم الأدوات الأساسية للهيمنة، والسيطرة على دول عالم الجنوب دون أي اعتبار لسيادتها، ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هي الأكثر أهمية في الحقبة الحالية، وهي التجسيد الحقيقي لما وصل إلية العالم حتى الآن، فإذا أراد أحدنا أن يتحدث عن التطورات السريعة، والكبيرة التي لحقت بالنظام العالمي، وأوصلته إلى وضعه الحالي فإنه لا يجد أفضل من الشركات متعددة الجنسيات للتعبير عن هذا، فهي كيانات عالمية ضخمة تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة، معتبرةً أن العالم وحدة تحليلية واحدة، بمعنى أن الشركات المحلية إنما ترى البلد الذي تنتمي اليه، وتعمل فيه هو عالمها، فيه تنتج واليه تعرض وتبيع، أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فالأمر يتسع ليشمل العالم كله، تنتج في أي جزء منه، وتبيع لأي جزء (حاتم،2005).

ويلاحظ أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في المتوسط، تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة بكثير، و يكفي الإشارة في هذا المجال، إلى أنه على الرغم من أن عقد الثمانينات قد شهد تباطؤا في معدل نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات قد أوضح أنها حققت معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنويا أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي و معدل نمو التجارة العالمية(فوزي،1992)

تعتمد استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على جملة أمور وقرارات استراتيجية تتبناها هذه الشركات وتلتزم بها لفترة طويلة وتتمثل أغلبها في دعم وجودها في بعض الأسواق وتقديم خدمات جديدة ،والعمل على توسيع نطاق السوق وحصصها منه ، والدخول في أسواق خارجية واقتناء شركات جديدة ،وإعادة تمركز النشاطات واعتماد تنظيم جديد ، والانتشار على نطاق واسع ... فضلاً عن الرغبة الجامحة في تحقيق الأرباح التي تكاد تكون الهدف الرئيسي لها وهي الأهداف المالية التي تختلف تبعاً للبلدان المضيفة وأحياناً داخل البلد نفسه وتتمثل في:

1زيادة التدفقات النقدية .

2-رفع معدل العائد على حقوق الملكية .

3- زيادة معدل العائد على الأموال المستمرة.

وقد استطاعت هذه الشركات تحويل نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة عبر ظاهرة اتساع مجال الإنتاج، والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، أي أن أهم ما ميز النظام العالمي بوجود هذه الشركات هو الفاعلية الاقتصادية التي لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الأموال من تجار، وصناعيين، ومدراء كان نشاطهم محكوماً في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها، وإنما أصبح الدور الأول في مجال الإنتاج، والتسويق، والمنافسة العالمية للشركات متعددة الجنسيات(سعيد،1998)، وفي هذا الاتجاه فإن فرضية هيمنة الشركة على الدولة في التجربة الغربية الرأسمالية، خاصة الأمريكية حيث يبدو ذلك واضحاً من سهولة التنقل بين مركز الشركة، ومراكز الدولة القيادية، فكبار مسؤلي الإدارة الأمريكية السابقة، ومنهم الرئيس **بوش** الابن نفسه ونائبه **تشيني** ومستشارة الأمن القومي **رايس**، وهم ممن لديهم ارتباط مباشر بالشركات المتعددة الجنسية كشركة "هاركن" للتنقيب عن النفط، وشركة "شيفرون" النفطية، وشركة "هالبرتون" للنفط والطاقة، بل يمكن وصف الحروب الأمريكية التي جرت في منطقة الشرق الأوسط بأنها ذات محتوى اقتصادي تخوضها الدولة لصالح الشركة، وكذلك الدور غير الأخلاقي، الني تقوم به الشركات الأمريكية العابرة للحدود والقوميات صاحبة مشروع السيادة العالمية، أي حكم منظومة الشركات الكبرى الأمريكية لإخضاع الدول الفقيرة والنامية، وابتزازها سياسياً (بركنز،2008).

النتائج و المناقشة:

- إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه و ملامحه تظهر و تتحدد مع بداية التسعينات، يستخدم دائماً أدوات و أساليب جديدة لتعظيم غاياته و أهدافه تماشيا مع مرحلة العولمة التي بلغها و التغيرات العالمية التي حدثت، و الآليات الجديدة التي نشأت.

- النظام العالمي يتجه نحو عبور الحدود الجغرافية دون اعتبار للسيادة، ويعمل على تحويل أسواق العالم المتعددة إلى سوق عالمية واحدة، تسيطر عليها الشركات، والمؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات، وتقنين كافة الأوضاع الاقتصادية في ضوء كف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد بإطلاق العنان لحرية السوق، ولتحقيق ذلك تم العمل على إنشاء مؤسسات وشركات، وبنوك تضمن استمرار الهيمنة الاقتصادية، وتحقيق مشروعه للتدخل في شؤون الدول، ولذلك لابد من وجود أدوات، ومؤسسات، وفاعلين، حتى إذا اختفى أي عنصر منها تبقى العناصر الأخرى .

- في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يكون الرضوخ لهذه الشروط نتيجة طبيعية، فتأخذ معاناة العالم الثالث الاقتصادية بالتفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات و الاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين.

- إن الصيغ التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي، و الآليات، و الأنظمة المكونة، سينتج عنها قضايا نزاعات إقليمية ودولية، و ردود أفعالٍ من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم من جهة، وكذلك ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع و خاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

– إن الخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، و بدليل أيضل وجود أكثر من صيغة لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي القادم، فبعضهم يطرح سيادة القطب الواحد، والبعض الآخر يطرح الكتل المتوازية، أي عالم بلا أقطاب.

الخاتمة:

يرى الباحث بأنه هناك إمكانية لتدمير اقتصاد الدول النامية والفقيرة في كثير من الحالات، عبر استخدام التدخل الاقتصادي، بأدواته المتعددة للسيطرة على مقدراتها عن طريق إقراضها بطريقة تعجز بها الدولة عن السداد، عندها يبدأ ابتزاز الدولة، أي السيطرة على سلوكها السياسي، كصوتها في الأمم المتحدة على سبيل المثال، أو في مجلس حقوق الإنسان التابع لها، أو عبر إنشاء قواعد عسكرية فوق أراضيها، أو الهيمنة على موارد الدولة كالبترول وغيره، وبالتالي هي شكل من أشكال العلاقات الأستعمارية التي تشبه الأنتداب الى حدٍ كبير.

المراجع:

أبو ستيت،فؤاد(2007).التكتلات في عصر العولمة، القاهرة،مؤسسة الأهرام،ص 68.

أبو الخير،كارن.صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي،مجلة السياسة الدولية،العد176 ،2009. الخضيري، محسن أحمد (2000). **مقدمة في فكر واقتصاد عصر اللادولة**، مجموعة النيل الدولية، القاهرة، ط1، 74.

شهاب محمد محمود. المنظمات الدوتية .دار الجامعة.القاهرة.19900 . ص 121

السعيدان،أحمد عبد الرزاق خليفة،القانون والسيادة وامتيازات النفط ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد29، بيروت، 1996،ص144.

الرشيدي،أحمد(2005)، **حق التدخل الدولي هل يعني اعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،سلسلة المفاهيم،العدد8.

الموسى،محمد خليل(2004).استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر،دار وائل،عمان،ط3،ص 215. باتوماكي، هيكى وتيفاينين (2008). **التحول الديمقراطي للمؤسسات العالمية**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 58.

بركنز، جون (2008). **الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصادي**، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني، دار الطناني النشر، القاهرة، ط1، 9.

بكري،محمد مقبل.مشروعية الحرب في القانون الدولي المعاصر،المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد221،عام1368هـ.

حاتم، محمد عبد القادر (2005). **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 307.

خلاف، خلف الشاذلي "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة"، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 105، آذار 2001.

داود، محمود السيد حسن(2003)، **نظام الهيمنة الأمريكية والمقومات الدولية للصعود والسقوط**، بحث منشورجامعة القاهرة.

ستيفان هالبر وجونثان كلارك (2005)، **التفرد الامريكي (المحافظون الجدد والنظام العالمي)** ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ص176.

سعيد،محمد السيد (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة العدد 107، ص 67.

سعيد،محمد السيد ، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996، ص 51.

سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 15-19.

سميحة السيد فوزي، الاقتصاد المصري و الشركات متعدية الجنسية في ضوء التغيرات المحلية و العالمية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، عام 1992، ص ص 13-16.

سلطان،حامد(1996).القانون الدولي العام وقت السلم،دار النهضة العربية،القاهرة ،ط6، ص 122.

فونتانال،جاك(2009). العولمة الاقتصادية والأمن الدولي :مدخل الى الجيواقتصاد،ترجمةمحمود ابراهيم، المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 113,201

رمزي زكي "العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999.

مكي، علي فادي (2012). **مابين الجات ومنظمة التجارة العالمية**، المركز اللبناني للدراسات، ط1، 17.

هاردت،مايكل وميغري،انطونيو(2002).امبراطورية العولمة الجديدة،ترجمة فاضل جنكر ،مكتبة العبيكان،الرياض،ص 213.

Joseph S. Nye Jr, Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs; (2005), ch2.

Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).

Richard N. Haass ،The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance? Foreign Affairs ،May/June 2008 ،Vol. 87 ،No. 3.

http://www.amf.org.ae/ar

https://www.google.com/search?ei=NBguW8KCPIiKgAbt556YCQ&q

https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fr&u=https://bu.univ-ouargla.dz/&prev=search